الدراسات الإسلامية
المجلد: 58، العدد: 2

رواية الحديث بالمعنى بين الطاعنين والمنكرين
-عرض ومناقشة -

عزيز حميدة*

Hadith Narration by Meaning Between Critics and Deniers: An Overview and Discussion-

Aziz Hamida*

Abstract

This article investigates the contentious issue of Ḥadīth transmission by analyzing two opposing scholarly perspectives on "narration by meaning." The first perspective argues that the entirety of Ḥadīth literature was transmitted by meaning, thereby rendering the Sunnah redundant for legal derivation. In contrast, the second perspective advocates for the strict literal transmission of Ḥadīth, viewing "narration by meaning" as an exception, permissible only for minor word changes. Utilizing analytical, critical, and comparative methodologies, this study examines these viewpoints through rigorous textual and doctrinal analysis. By critically assessing the arguments surrounding the potential dismissal of the Sunnah based on "narration by meaning," the article seeks to elucidate the role of Ḥadīth as a primary source of Islamic law, particularly in its relationship to the Quran and legal rulings.

Keywords: Sunnah, Narration by meaning, Sunnah Disapproval, Legal Derivation

---

* طالب الدكتوراه في الدراسات الإسلامية، الجيريا-

* Phd Scholar of Islamic studies, Algeria.

Summary of the Article

The transmission of the Prophet's sayings (Ḥadīth) has been a focal point of rigorous examination within Islamic scholarship. A significant area of inquiry concerns the concept of "Narration by Meaning," which involves conveying the intended message or essence of a Ḥadīth rather than its exact wording. This nuanced approach has elicited both endorsement and criticism from scholars across different historical periods, highlighting the need for a thorough investigation into its definition, underlying justifications, and inherent limitations.

This paper explores the complexities of Narration by Meaning through three distinct analytical frameworks:

1. The initial analysis focuses on the precise definition of Narration by Meaning and the extent to which it is permissible. Scholars have carefully delineated the boundaries within which altering the wording of a Ḥadīth is allowed, provided the core message is preserved. This section will rigorously examine these parameters, drawing upon relevant scholarly discourse and established principles.
2. The paper then engages with the central scholarly debate surrounding Narration by Meaning. It will explore arguments in favour of this approach, particularly in cases where the message’s essence is faithfully conveyed despite variations in wording. Conversely, it will also examine the arguments against its permissibility, emphasizing concerns about potential misinterpretations and the importance of preserving the Prophet’s exact words. A critical analysis of both perspectives

will be presented, offering a balanced view of the ongoing scholarly discourse.

3. The third section addresses common misconceptions and underscores the essential role of established Ḥadīth science principles in assessing the authenticity and reliability of narrations transmitted by meaning. It will clarify that Narration by Meaning primarily pertains to verbal Ḥadīth and is not the sole cause of variations in Ḥadīth expressions. This section will also highlight the importance of rigorous authenticity checks, including the scrutiny of the chain of narrators and the text of the Ḥadīth, to ensure the integrity of the Sunnah.

In conclusion, while there is scholarly consensus on the potential acceptability of Narration by Meaning in certain contexts, it is crucial to emphasize that this approach must not compromise the fundamental principles of Ḥadīth evaluation: authenticity, reliability, and coherence with established Islamic teachings. The acceptability of a Ḥadīth narrated by meaning depends on the specific details, contextual nuances, and the credibility of the chain of narrators. By acknowledging the complexities of this nuanced practice and adhering to rigorous scholarly principles, Islamic scholarship can ensure the faithful transmission and understanding of the Prophet's teachings.

تمهيد:

تُعدُّ رواية الحديث بالمعنى من أهم المباحث الحديثية وأدقها وأكثرها ورودا في كلام أئمة نقد الحديث وغيرهم من أهل العلم، فهي من أساسيات علم الحديث التي تنبني عليها مسائل عدّة،

لذلك تعددت مصنفات الباحثين فيها باختلاف تخصصاتهم من محدثين وأصوليين وفقهاء وحتى نحويين، وقد أسهبوا في الكلام عنها وعن آثارها تأصيلا وتدليلا وتمثيلا؛ الأمر الذي نتج عنه ظهور خلاف كبير بينهم في عدة مواضع من هذه المسألة.

وأول ما اختلفوا فيه هو جواز نقل الحديث بالمعنى من عدمه، فكانت لهم أقوال ومذاهب عديدة؛ ثم الذين أجازوا ذلك وقع بينهم أيضا خلاف في الضوابط والشروط المجيزة لرواية الحديث بالمعنى، لكن هذا الخلاف الآن لم يبقَ له كبير أثر في الواقع، فالسنة الآن في الدواوين مكتوبة ومحفوظة، وقد طفا إلى السّطح في عصرنا هذا خلاف كبير حول حقيقة نقل السنة هل كان بالمعنى في الجملة أم باللفظ؟ فبرز اتجاهان ومنهجان تباينا وتباعدا تباعدا ظاهرا، بحيث لا يمكن الجمع أو التقريب بينهما.

فأما الاتجاه الأول فيرى أن جلّ الأحاديث النبوية نقلت بالمعنى؛ وقالوا إن نقل السنة عبر سلاسل من الأسانيد أدى إلى تغيرها وتبدلها وخروجها عن مقصد النبي صلى الله عليه وسلم؛ وقالوا إن ما يتعبد الناس به مما نُسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم هو في حقيقته قول جمع غفير من الرواة قد اختلفت مداركهم وأعصارهم وأمصارهم؛ ونقلُهم للحديث بالمعنى أحدث ضررا بالغا بالسنة النبوية يقتضي وجوب تركها وإسقاط حجيتها، وتزعَّم هذا المنهج المستشرقون ومن تأثر بطريقتهم.

وأما الاتجاه الثاني فجاء كردة فعل على أصحاب الاتجاه الأول، وتبناه بعض المعاصرين في معرض ردهم؛ وقالوا إن الرواية بالمعنى جاءت في أضيق نطاق وفي الحرف واللّفظ اليسير، وأنّ الأحاديث نقلت بلفظها كما نطق بها النبي صلى الله عليه وسلم.

ويلاحظ أن هناك تباعداً كبيراً بين المنهجين والاتجاهين، مع أن المصنفات الحديثية وكلام المحدثين رواة ونقادا موجود وظاهر وبيّنٌ، فلماذا هذا التباعد والاختلاف الظاهر بينهما إذن!؟

ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث كمحاولة علمية عملية لرد الأمور إلى نصابها، والنحو بالمسألة منحى الاعتدال، من غير غلوٍّ في صفات الرواة حدّ إخراجهم عن الآدمية وادّعاء نقلهم لكل السنة كنقلهم للقرآن، ومن غير تفريط في مصدر التشريع الثاني بعد القرآن بدعوى باطلة أساسها شيء معقول، وواقعٌ منذ قرون، ومراميها إبطال السنة كلها من خلال محاولة التشكيك في طريقة نقلها.

وقبل التفصيل والمناقشة لكلا المنهجين؛ ينبغي أولا رفع اللبس عن أصل المسألة بتعريفها وتحديد مجالها الحقيقي في صرح السنة الشاسع، لأن هذا يساعد في فهم حقيقة الرواية بالمعنى ومدى تأثيرها على اللفظ الحديثي.

المبحث الأول: المقصود برواية الحديث بالمعنى ومجالها

ينبغي قبل دراسة آراء الكتاب والباحثين في الرواية بالمعنى، أن نضع تعريفا لهذا اللفظ يحدد بدقة المعنى والمقصود منه، كما يجدر بنا تحديد مواطن الاتفاق والاختلاف بين العلماء في الرواية بالمعنى؛ ومنه تحديد مجالها الذي سنسلط عليه الضوء في هذا البحث.

تعريف الرواية:

الرواية لغة: قال ابن فارس: "الراء والواو والياء أصلٌ واحد، ثمّ يشتق منه؛ فالأصل ما كان خِلافَ العَطَش، ثم يصرَّف في الكلام لحامِلِ ما يُرْوَى منه؛ فالأصل رَوِيتُ من الماء رِيًّا. وقال الأصمعي: رَوَيْت على أهلي أَرْوِي رَيًّا. وهو راوٍ من قومٍ رُواةٍ، وهم الذين يأتونهم بالماء. فالأصل هذا، ثمّ شبِّه به الذي يأتي القومَ بِعِلْمٍ أو خَبَرٍ فيرويه، كأنَّه أتاهم برِيِّهم من ذلك"[1]. وقال الفيومي: "ورَوَى البعيرُ الماء يرويه، من باب رَمَى: حَمَله، فهو راوية، الهاء فيه للمبالغة. ثمّ أُطلِقت الرَّاوية على

1- أبو الحسين أحمد بن زكريّا ابن فارس، **معجم مقاييس اللّغة**، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون (بيروت: دار الفكر، هـ1399/ 1979م) ج2، ص453.

كلِّ دابة يُستقَى الماء عليها؛ ومنه يقال: رَوَيت الحديث، إذا حملته ونقلته؛ ويُعدَّى بالتّضعيف فيقال: رَوَّيت زيدا الحديث؛ ويُبنَى للمفعول فيقال: رُوِّينا الحديث[2]. وتطلق الرواية ويراد بها نقل الحديث أو الشعر والإسقاء بالماء ويقال: روَّى فلان فلاناً شعراً إذا رواه له حتى حفظه للرواية عنه[3]

تعريف الحديث:

الحديث لغة: "الجديد من الأشياء"[4] والحديث: "نقيض القديم. يقال: أخذني ما قدم، وما حدث لا يضم حدث في شيء من الكلام إلا في هذا الموضع، وذلك لمكان قدم، على الازدواج. والحديث: الخبر، يأتي على القليل والكثير، ويجمع على أحاديث على غير قياس"[5]. قال ابن فارس: "الحاء والدال والثاء أصل واحد، وهو كون الشيء لم يكن، يقال: حدث أمر بعد أن لم يكن، والرجل الحدث: الطري السن. والحديث من هذا؛ لأنه كلام يحدث منه الشيء بعد الشيء"[6] والحديث: "الجديدُ من الأشياء، والحديثُ: الخبرُ"[7]. والحديث: "نقيض القديم. والحدوث: نقيض القدمة. حدث الشيء يحدث حدوثا وحداثة، وأحدثه هو، فهو محدث وحديث"[8] والحَدِيثُ: "ما يُتَحَدَّثُ

2- أحمد بن محمّد بن علي المقرئ الفيومي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير** (بيروت: المكتبة العلمية) ج1، ص246.

3- أبو الفضل جمال الدِّين محمّد بن مكرم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم ابن منظور، **لسان العرب** (بيروت: دار صادر، 1414 هـ) ط3، ج6، ص272.

4- أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري الخليل، **كتاب العين**، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرائي (دار ومكتبة الهلال) ج3، ص177.

5- أبو نصر إسماعيل بن حماد التركي الجوهري، **الصّحاح–تاج اللّغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار (بيروت: دار العلم للملايين، هـ1399/ 1979م) ج1، ص278.

6- ابن فارس، **معجم مقاييس اللّغة**، ج2، ص36.

7- أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سِيدَه المرسي، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي (بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ/ 2000م) ج2، ص175.

8- ابن منظور، **لسان العرب**، ج2، ص131.

به وينقل، ومنه حَدِيثُ رسول الله صلى الله عليه وسلم"[9]، مما سبق يتبين أن الحديث في اللغة هو الجديد، و يطلق أيضا على الخبر.

الحديث اصطلاحا: "علم يعرف به أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأفعاله، وأحواله"[10]. وعرفه شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: " الحديث النبوي هو عند الإطلاق ينصرف إلى ما حدث به عنه بعد النبوة: من قوله وفعله وإقراره"[11].

ويُعرَّف أيضا عند المحدثين: "ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم، قولا، أو فعلا، أو تقريرا، أو صفة"[12] يقول الشيخ طاهر الجزائري: "ما أضيف إلى النبي عليه الصلاة والسلام فيختص بالمرفوع عند الإطلاق ولا يراد به الموقوف إلا بقرينة"[13].

فرواية الحديث المقصود بها: "علم يشتمل على نقل أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله، وروايتها، وضبطها، وتحرير ألفاظها"[14] وعرفها نور الدين عتر: "حمل الحديث، ونقله،

9- الفيومي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، ج1، ص124.

10- محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، أبو محمد، بدر الدين العيني، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري** (بيروت: دار إحياء التراث العربي) ج1، ص11.

11- تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، **مجموع الفتاوى**، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم (المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية، 1416هـ/ 1995م) ج18، ص6-7.

12- محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، **قواعد التحديث** (بيروت: دار الكتب العلمية) ص61.

13- طاهر بن محمد صالح ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ، **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1416هـ/ 1995م) ج1، ص40.

14- عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي (دار طيبة) ج1، ص25-26.

وإسناده إلى من عزي إليه بصيغة من صيغ الأداء"[15]. وعرفها محمد أبو شهبة بقوله: "نقل الحديث وإسناده إلى من عزى إليه، بصيغة من صيغ الأداء، كحدثنا وأخبرنا وسمعت وعن ونحوها"[16]. وقال الدكتور محمود فجال: "نقل ما ورد من السنة ونحوها وإسناد ذلك إلى من عزي إليه بتحديث أو إخبار أو نحوهما"[17].

تعريف المعنى: العين والنون والحرف المعتل أصول ثلاثة: الأول القصد للشيء بانكماش فيه وحرص عليه، والثاني دال على خضوع وذل، والثالث ظهور شيء وبروزه... والذي يدل عليه قياس اللغة أن المعنى هو القصد الذي يبرز ويظهر في الشيء إذا بحث عنه يقال: هذا معنى الكلام ومعنى الشعر، أي الذي يبرز من مكنون ما تضمنه اللفظ[18] وقال ابن منظور: "ومعنى كل شيء: محنته وحاله التي يصير إليها أمره. وروى الأزهري عن أحمد بن يحيى قال: المعنى والتفسير والتأويل واحد. وعنيت بالقول كذا:أردت، ومعنى كل كلام ومعناته ومعنيته: مقصده، والاسم العناء. يقال: عرفت ذلك في معنى كلامه ومعناة كلامه وفي معني كلامه[19].

وقيل: "المعنى هو القصد الذي يقع به القول على وجه دون وجه"[20] وقيل أيضا المعنى:

15- نور الدين محمد عتر الحلبي، **منهج النقد في علوم الحديث** (دمشق: دار الفكر، 1418هـ -1997م) ط3، ص188.

16- محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث** (القاهرة: مكتبة السنة، 1435هـ/ 2014م) ص41.

17- محمود بن يوسف فجال الحسيني، **السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي** (أضواء السلف، هـ1417/ 1997م) ج1، ص30.

18- ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج4، ص146-169.

19- **لسان العرب**، ج15، ص106.

20- أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، **الفروق اللغوية**، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم (القاهرة: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع) ص33.

ما يفهم منه اللفظ[21].

أما عن المقصود برواية الحديث بالمعنى فقال الدكتور محمد الصباغ: "أن يعمد الراوي إلى تأدية الحديث بألفاظ من عنده"[22].

مناقشة التعريف: وقد يعترض على تعريفه من وجهين:

أما الأول: فهو قوله "يعمد الراوي" فهذا فيه نظر إذ لا يتصور أنّ الراوي قد يعدل إلى استبدال لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم بلفظه هو، ولو حافظ على المعنى، فالراوي يلجأ للتحديث بالمعنى عند عدم استحضاره للفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن حجر: "والحامل لأكثرهم على ذلك أنهم كانوا لا يكتبون، يطول الزمان فيتعلّق المعنى بالذهن، فيرتسم فيه، ولا يستحضر اللفظ، فيحدث بالمعنى لمصلحة التبليغ"[23]، والثاني: ظاهر تعريفه أن الرواية بالمعنى تكون في كل ألفاظ الحديث، وهذا إطلاق لا يصحّ لأنّ الرِّواية بالمعنى تكون أيضا في اللّفظة، واللّفظتان وفي التقديم والتأخير، وتقطيع الحديث واختصاره.

وهناك تعاريف أخرى لا تخلو من اعتراض أيضا، منها:

تعريف عبد العزيز أحمد الجاسم حيث قال: "هي أن يروي الراوي الحديث بعبارة من عنده، موافقة للفظ الأول من حيث المعنى" [24] وعرفها أحمد محمد سحلول: "أداء الراوي الحديث

21- أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي أبو البقاء الحنفي، **الكليات**، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1419هـ) ط2، ص842.

22- محمد بن لطفي الصباغ، **الحديث النبوي مصطلحه بلاغته، كتبه** (المكتب الإسلامي، 1411هـ/ 1990م) ص 170.

23- أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز (بيروت: دار المعرفة، 1379هـ) ج13، ص248.

24- عبد العزيز أحمد الجاسم، **حكم رواية الحديث النبوي بالمعنى** (مجلة مركز بحوث السنة والسيرة، العدد العاشر،

كله أو بعضه بألفاظ من عنده مع الحفاظ على المعنى المراد من الحديث"[25] وقال الدكتور أبو شهبة: "أن يؤدي الراوي مرويه بألفاظ تكون من عنده كلا أو بعضًا، مع المحافظة على المعنى بحيث لا يزيد فيه ولا ينقص منه شيئا، ولا يبدل ولا يحرف"[26]، وقيل أن المقصود برواية الحديث بالمعنى: "هو أن يؤدي الراوي الحديث بألفاظ من عنده يبدل بها ألفاظ الحديث أو يزيد عليها أو ينقص منها مع المحافظة على المعنى الكلي الذي جاء به الحديث بحيث لا ينقص منه، ولا يزيد فيه، ولا يحرف أو يبدل"[27]. ويعترض عليهم بتعميم الرواية بالمعنى على كل الحديث واشتراط الموافقة للمعنى الأصلي وهذا يصدق على المعتبر والصحيح في الرواية بالمعنى، وقد حاول الدكتور محمود فجال أن يضع تعريفا جامعا مانعا فقال: "هي أن يؤدي الراوي ما تحمله، لا بلفظه بل بلفظ آخر يؤدي معناه والتغيير يكون بالتفصيل إن كان الأصل مجملا، أو بالإجمال إن كان الأصل مفصلا، أو بالاقتصار على بعض وترك بعض، أو بالتقديم والتأخير، أو بزيادة قيدٍ يعتقد أنه ملاحظ، أو بحذف قيدٍ يرى أنه لا فائدة منه، أو مرادف يعتقد أنه مساو، أو نحو ذلك"[28]. وتعريفه فيه شيء من الطول لأن غرضه كان الشمول والاستغراق ومحاولة ذكر كل صور الرواية بالمعنى فصار التعريف طويلا، ويصدق أن يقال له شرح وليس تعريفاً، ومن خلال ما سبق يمكن أن تعرف الرواية بالمعنى بما يأتي: "هي أداء الراوي الحديث كله أو بعضه بألفاظ يراها تؤدي الغرض، والمعنى الصحيح".

1422هـ/ 2001م، 552/ 569) ص538.

25- السيد أحمد محمد سحلول، **إرشاد المعني بحكم رواية الحديث بالمعنى** (سلسلة دراسات في السنة وعلومها، 1432هـ/ 2011م) ص12.

26- أبو شهبة، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، ج1، ص40.

27- عبد الله شعبان، **التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين** (القاهرة: دار السلام، 1426هـ/ 2005م) ط1، ص146.

28- محمود بن يوسف، **السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي**، ج1، ص54.

شرح التعريف:

أداء الراوي: فالراوي هنا المقصود به ناقل الحديث الصحابي فمن دونه.

الحديث كله أو بعضه: لأن الرواية بالمعنى تكون في اللفظة، واللفظتين، والثلاث، وقد يكون كل الحديث مرويا بالمعنى.

ألفاظ يراها تؤدي الغرض، والمعنى الصحيح: لأن في ذهن الراوي أنّ ما أداه مطابق، وموافق لما تحمّله.

مجال الرواية بالمعنى في الأحاديث النبوية

من المهم تحديد مجال وإطار رواية الحديث بالمعنى لأنه يسهم في تصورها تصورا صحيحا وأيضا يقلل الخلاف المثار حولها ويساعد في تقريب وجهات النظر.

فمن المعلوم أنّ نقل أفعال النبي صلى الله عليه وسلم وأحواله وصفاته وأخلاقه وبعض أوامره ونواهيه هو نقل وصفي لها، فالنقل هنا يكون بالمعنى، ولا يوجد لفظ يتقيد به الراوي، فالصحابيّ يصف لنا فعل الرسول صلى الله عليه وسلم بلفظه هو، ومثل ذلك في التقرير، أو وصف النبي صلى الله عليه وسلم خَلقيّا، أو خُلقيّا، فهذا القسم كلّه يكون من باب الرواية بالمعنى فليس لكل هذه الأقسام لفظ ينقل، قال أحمد شاكر: "والمتّبع للأحاديث يجد أنّ الصحابة -أو أكثرهم- كانوا يروون بالمعنى، ويعبرون عنه في كثير من الأحاديث بعباراتهم، وأنّ كثيراً منهم حرص على اللفظ النبوي، خصوصاً فيما يتعبّد بلفظه، كالتشهّد، والصلاة، وجوامع الكلم الرائعة، وتصرفوا في وصف الأفعال، والأحوال وما إلى ذلك"[29]. فتبقى لنا أقواله صلى الله عليه وسلم، وهي على ضربين:

29- أحمد محمد شاكر، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، تعليق: ناصر الدين الألباني، تحقيق: علي حسن عبد الحميد (مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، هـ1417-1996م) ط1، ص404.

الأول: نجد فيه أحاديث جاءت بصيغة: "أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا و كذا". و"نهانا عن كذا وكذا" ونحوه، فهذا القسم أيضا يكون بالمعنى لأنّ المطلوب هو فهم الخطاب خاصة من حيث الأمر أو النّهي، يقول ابن العربي: "وألفاظ الشريعة على قسمين: أحدهما أن يتعلق به التعبد كألفاظ التشهد، فلا بد من نقلها بلفظها. والثاني: ما وقع التعبد بمعناه، فهذا يجوز تبديل اللفظ... والدليل القاطع في ذلك قول الصحابة رضي الله عنهم عن بكرة أبيهم: نهى رسول الله عن كذا وأمر بكذا، ولم يذكروا صيغة الأمر ولا صيغة النهي، وهذا نقل بالمعنى"[30].

الثاني: هو قسم الأحاديث التي جاءت بلفظ: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا" أو "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول"، وهذا القسم هو الذي حرص الرواة على أدائه باللفظ قدر الإمكان، لكن واقع المصنفات الحديثية يشهد بوقوع الرواية بالمعنى فيه أيضا، فهذا الجزء هو الذي يسقط عليه إشكال الرواية بالمعنى. وهو مجال الدراسة والبحث.

وقد نقل طاهر الجزائري عن بعض أهل العلم أنه خص الحديث بما أضيف إلى النبي عليه الصلاة والسلام من قول فقط، ثم علق الشيخ على هذا فقال: "وعلى ذلك يحمل قولهم اختلف في جواز رواية الحديث بالمعنى فينبغي للطالب أن يعرف اختلاف العرف هنا ليأمن الزلل"[31]، وهذا التحديد يبين لنا دائرة ومجال الرواية بالمعنى في الواقع.

المبحث الثاني: الطاعنون في السنة بسبب الرواية بالمعنى ومناقشتهم:

سميتهم طاعنين لأن كلامهم في قضية الرواية بالمعنى جاء بغرض الطعن والتشكيك في حجية السنة النبوية، ومكانتها التشريعية؛ بل واتهام الصحابة ومن بعدهم من النقلة بتغيير لفظ

30- القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي، **المحصول في أصول الفقه**، تحقيق: حسين علي اليدري - سعيد فودة (عمان: دار البيارق، 1420هـ - 1999م) ط1، ص117-118.

31- **توجيه النظر**، ج1، ص40.

رسول الله صلى الله عليه وسلم. فالهدف من تناولهم للرواية بالمعنى لم يكن من باب النقاش العلمي المبني على حقائق وبراهين واضحة، بل لحاجة في نفوسهم وغاية مرجوة، وهذا بعض من كلامهم في هذه المسألة قال أبو رية: "وهكذا ظلت الألفاظ تختلف، والمعاني تتغير بتغير الرواة؟!"[32] وقال أيضا: "لما كانت أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم قد جاء نقلها بالمعنى-كما بينا من قبل – وأنّهم قد أباحوا لرواتها أن يزيدوا فيها، ويختصروا منها، وأن يقدموا، ويؤخروا في ألفاظها-بله ما سوّغوه من قبول الملحون منها- لما كان الأمر قد جرى على ذلك فقد نشأ من أثر ذلك كله- ولا جرم، وبخاصة بسبب نقل الحديث بالمعنى-ضرر عظيم"[33].

وقال زكريا أوزون: "الحديث النبوي ليس وحيًا منزلا ولو كان كذلك لأصبح متنه (نصه) قرآنًا يقرأه المسلم عند أدائه فروض صلاته، وهو ظني الثبوت، نقل بالمعنى وإن حاول البعض إقناعنا بدقة الرواة في نقل عين لفظ الحديث، وما اختلاف متون (نصوص) رواياته الصادرة عن راو واحد واعتمادها إلا دليل على ذلك"[34].

ويقول رشيد أيلال: "إن رواية الحديث بالمعنى لتفيد بما لا يدع مجالا للشك أن الصحابي يروي فهمه لكلام الرسول وينسبه للرسول، والتابعي يروي فهمه لما فهمه الصحابي من كلام الرسول ومن روى عن التابعي فهو يروي فهمه أيضا عن فهم التابعي لفهم الصحابي عن رسول الله وهكذا تتسع حلقات فهم من فهم عمن فهم عمن فهم عمن فهم عمن فهم عن رسول الله حسب اتساع سلسلة الرواة في سند الحديث، ليبرز السؤال مرة أخرى: هل نحن أمام كلام للرسول مباشرة، أم نحن أمام فهم الرواة عن بعضهم البعض إلى رسول الله؟ مع التنبيه على اختلاف

32- محمود أبو رية، **أضواء على السنة المحمدية أو دفاع عن الحديث** (دار المعارف) ط6، ص8.

33- المصدر نفسه، ص70.

34- زكرياء أوزون، **جناية البخاري إنقاذ الدين من إمام المحدثين** (رياض الريس للكتب والنشر، 2004م) ص14.

القدرات العقلية والفكرية والاستيعابية لدى كل واحد من الرواة، فليسوا على قدم المساواة في هذا إن قمنا بغض الطرف عن مستوى الورع لدى كل واحد منهم، ليكون الجواب الذي يفرض نفسه، أننا إزاء فهم لمعنى كلام رسول الله، ولهذا وجدنا الاضطراب في رواية العديد من الأحاديث، إذن نحن لسنا أمام حديث لرسول الله بل في مواجهة أحاديث منسوبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم[35]، وتوجد نقول كثيرة جدا في هذا المعنى[36]، ويمكن أن نجمل قصدهم في النقاط الآتية:

- إنّ اختلاف روايات الحديث وألفاظه دليل على نقل رواته بالمعنى واضطرابهم في ذلك.
- إن كل رواة الاسناد وفي كل الطبقات الأصل في نقلهم المعنى دون اللفظ بل والمعنى الغير الصحيح الموافق للفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أدى إلى إحداث ضرر جسيم وعظيم بالحديث النبوي.
- إنّ السنة بهذا النقل لا يمكن أن تكون ثاني أصل من أصول التشريع بل ولا تكون من التشريع أصلا.

مناقشة أصحاب هذا الاتجاه:

35- رشيد ايلال، **صحيح البخاري نهاية أسطورة** (دار الوطن، 2017م) ص59-60.

36- انظر: جولدتسيهر، **دراسات محمدية،** ص573-578، موريس بوكاي، **دراسة الكتب المقدسة،** ص290، إسماعيل منصور، **تبصير الأمة بحقيقة السنة،** ص238، 239، جمال البنا، **كتابه السنة ودورها في الفقه الجديد،** ص58، 61، 162، توفيق صدقي، **مقال الإسلام هو القرآن وحده،** سيد صالح أبو بكر، **الأضواء القرآنية،** ص35، إسماعيل منصور، **تبصير الأمة بحقيقة السنة،** ص 104، 177، 220، 238، 239، **السنة ودورها في الفقه الجديد،** ص58، 61، 162، نصر أبو زيد، **نقد الخطاب الديني،** ص119، 126، حسين الحاج، **نقد الحديث في علم الرواية وعلم الدراية،** ج1، ص315 - 325، **أدب العرب في صدر الإسلام،** ص93، حسين الحاج، **كلاهما، وتأملات في الحديث عند السنة والشيعة،** ص75 – 83، **دين السلطان،** ص75، **وإنذار من السماء،** ص113، نصر أبو زيد، **نقد الخطاب الديني،** ص119، 126، أحمد نعيم، **ونحو تطوير التشريع الإسلامي،** ص45.

أول ما يجب أن يعلمه هؤلاء، وكل من اتفق معهم في قصدهم: لا ينبغي جعل كل تعددٍ، واختلافٍ في ألفاظ الحديث النبوي مردّه إلى الرواية بالمعنى فقط، فهذا من التجنّي، والتعدّي، وقلب الحقائق، أو عند حسن الظن بهم نقول إنه قصور في النظر وضعف في الاستقراء، فقد تختلف ألفاظ الحديث النبوي بسبب التعدد من النبي صلى الله عليه وسلم إما في قوله أو فعله[37] فالرواية بالمعنى هي من جملة أسباب عديدة أدت إلى تعدّد واختلاف روايات الحديث، فأول خطأ وقع فيه هؤلاء هو أنهم حصروا سبب تعدّد واختلاف روايات وألفاظ الحديث في الرِّواية بالمعنى فقط، والأمر على خلاف ذلك.

وأيضا نقول لهم: وجود الرواية بالمعنى في الأحاديث القولية ليس عاما، وشاملا لها كلّها، فهناك أحاديث كثيرة جدّا اتّفق الرواة على أدائها بجميع ألفاظها، وقد نبّه عليها العلماء، والأمثلة على ذلك كثيرة جدا[38]. وقد وجد الكثير من الصحابة، والرّواة من كانوا يصرحّون بعدم جواز رواية الحديث إلا بلفظه، كما سمعوه بدون تغيير، ولا تبديل، ولو يسير جدا، بل ويشدّدون حتى في الحرف الواحد فما بالك باللفظ، فلماذا نضع جميع الرواة في مذهب واحد فهذا من الظلم، والتعدّي وقلب الحقائق، وتشويهها، ومحاولة الطعن في السنّة، وتهديمها؛ ضف إلى ذلك أن كثيرا ممن كان يروي بالمعنى أو يشك في اللفظ من الصحابة أو الرواة عموما بينوا في الغالب ذلك. يقول ابن الصلاح: "ينبغي لمن روى حديثا بالمعنى أن يتبعه بأن يقول: "أو كما قال، أو: نحو هذا" وما أشبه ذلك من

37- انظر: شرف القضاة وأمين القضاة، **أسباب تعدد الروايات في متون الحديث النبوي الشريف** (عمان: دار الفرقان، 1419هـ/ 1999م) حمزة محمد وسيم البكري، **تعدد الحادثة في روايات الحديث النبوي: دراسة تأصيلية نقدية**.

38- انظر: محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة، **دفاع عن السُنَّة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين** (القاهرة: مجمع البحوث الإسلامية، 1406هـ/ 1985م) ص53-54.

الألفاظ. روي ذلك من الصحابة عن ابن مسعود، وأبي الدرداء، وأنس رضي الله عنهم"[39]. ويؤكد هذا المعنى أحمد شاكر بقوله: ((ثم إن الراوي ينبغي له أن يقول عقب رواية الحديث: "أو كما قال" أو كلمة تؤدي هذا المعنى، احتياطاً في الرواية، خشية أن يكون الحديث مروياً بالمعنى، وكذلك ينبغي له هذا إذا وقع في نفسه شك في لفظ ما يرويه. ليبرأ من عهدته"[40]. ومن الردود على أصحاب هذا القول أنهم تصوروا أنّ جواز الرواية بالمعنى على إطلاقه ومن حق كل راو أن ينقل بالمعنى الذي فهمه وهذا خطأ لم يقل به أحد، فمن أجاز الرواية بالمعنى لم يجزها دون قيود، وإنما وضعوا لذلك شروطا وضوابط القصد منها الحفاظ على السنّة من التحريف، والتبديل، كمعرفة الراوي باللغة، واستعمالاتها وعلمه بعلاقات الألفاظ بعضها ببعض من ترادف، واشتراك، وتباين، واختلاف، وغير ذلك. قال الإمام الشافعي في شروط الثقة الذي تقوم الحجة بخبره بقوله: "أن يكون مَنْ حدَّثَ به ثِقَةً في دينه، معروفاً بالصِّدق في حديثه، عاقِلاً لِمَا يُحَدِّثُ به، عالِماً بما يُحيل مَعَانِيَ الحديث مِنَ اللفظ، وأن يكون ممن يُؤَدِّي الحديث بحروفه كما سَمِعَ، لا يحدث به على المعنى، لأنه إذا حدَّث على المعنى وهو غيرُ عالمٍ بما يُحِيلُ به معناه: لم يَدْرِ لَعَلَّهُ يُحِيل الحَلاَلَ إلى الحرام"[41].

وقال ابن عبد البر: "وكلهم يستحب أن يروي الحديث بحروفه لأنه أسلم له، فإن كان من أهل الفهم والمعرفة جاز له أن يحدث بالمعنى، وإن لم يكن كذلك لم يجز له لأنه لا يدري لعله يحيل

39- ابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، المحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل (دار الكتب العلمية، 1423 هـ/ 2002 م) ط1، ص323.

40- **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، ص404.

41- أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف الشافعي المطلبي القرشي المكي، **الرسالة**، تحقيق: أحمد شاكر (مصر: مكتبه الحلبي، 1358هـ/ 1940م) ص369.

الحلال إلى الحرام"[42]. وقال الحافظ ابن الصلاح: "إذا أراد رواية ما سمعه على معناه دون لفظه؛ فإن لم يكن عالما عارفا بالألفاظ، ومقاصدها، خبيرا بما يحيل معانيها، بصيرا بمقادير التفاوت بينها؛ فلا خلاف أنه لا يجوز له ذلك، وعليه ألا يروي ما سمعه إلا على اللفظ الذي سمعه من غير تغيير. فأما إذا كان عالما عارفا بذلك، فهذا مما اختلف فيه السلف، وأصحاب الحديث، وأرباب الفقه والأصول؛ فجوزه أكثرهم. ولم يجوزه بعض المحدثين، وطائفة من الفقهاء، والأصوليين من الشافعيين، وغيرهم. ومنعه بعضهم في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأجازه في غيره"[43].وقال الغزالي: "نقل الحديث بالمعنى دون اللفظ حرام على الجاهل بمواقع الخطاب، ودقائق الألفاظ، أما العالم بالفرق بين المحتمل، وغير المحتمل، والظاهر، والأظهر، والعام، والأعم، فقد جوز له الشافعي، ومالك، و أبو حنيفة، وجماهير الفقهاء أن ينقله على المعنى، إذا فهمه"[44].

وقال أحمد شاكر: "اتفق العلماء على أن الراوي إذا لم يكن عالماً بالألفاظ ومدلولاتها، ومقاصدها، ولا خبيراً بما يحيل معانيها، ولا بصيراً بمقادير التفاوت بينها لم تجز له رواية ما سمعه بالمعنى، بل يجب أن يحكي اللفظ الذي سمعه من غير تصرف فيه[45].

وأيضا ينبغي أن يعلم هؤلاء أن العبرة من نقل السنة هو التقيد بأوامرها، واجتناب

42- أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري (المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387هـ) ج1، ص 28.

43- **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص322.

44- أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، **المستصفى**، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي (دار الكتب العلمية، 1413هـ/ 1993م) ط1، ص133.

45- **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، ص400-401.

نواهيها، وليس المقصود التعبد بلفظها في الغالب[46]، فالمطلوب هو فهم الخطاب، ومعرفة الحلال، والحرام،، ولو اشترطنا في الرواية الاقتصار على اللفظ والحرف، لضاعت كثير من الأحكام.

قال الإمام الشافعي: "وإذا كان الله برأفته بخلقه أنزل كتابه على سبعة أحرف، علمنا منه بأن الكتاب قد نزل لتحل لهم قراءته، وإن اختلف لفظهم فيه ما لم يكن اختلافهم إحالة المعنى، كان ما سوى كتاب الله سبحانه أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ، ما لم يحل معناه"[47].

وقال السرخسي في أصوله: "...نظم الحديث ليس بمعجز، والمطلوب منه ما يتعلق بمعناه وهو الحكم، من غير أن يكون له تعلق بصورة النظم، فإذا كمل ذلك بالنقل بالمعنى كان ممتثلا لما أُمِر به من النقل لا مرتكبا للحرام"[48].

ويقول الدكتور أبو زهو في معرض كلامه عن عدم تدوين السنة: "أن المقصود منها – يقصد السنة– المعنى دون اللفظ، ولذلك لم يتعبد بتلاوتها، ولم يقع التحدي بنظمها، وتجوز روايتها بالمعنى.

هذا إلى أن في المحافظة على لفظ القرآن صيانة الشريعة، وفي الاكتفاء برواية السنة بالمعنى التيسير على الأمة، والتخفيف عنها"[49].

أما مسألة الضرر المترتب عن رواية الحديث بالمعنى فلم يكن خافيا على النقاد والمحدثين حتى يكشفه هؤلاء ويظهروه للناس فينبغي أن يعلم أن للنقاد والمحدثين وسائل وآليات تساهم وتساعد في الكشف عن الخطأ ورده وعدم قبوله، فقد بينوا ما وقع فيه الرواة من الأخطاء من جهة

46- يستثنى من ذلك الأحاديث التي يكون فيها اللفظ مقصودا، كأحاديث الأذكار

47- **تدريب الراوي**، ج1، ص534.

48- محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، **أصول السرخسي** (بيروت: دار المعرفة) ج1، ص356.

49- محمد محمد أبو زهو، **الحديث والمحدثون** (القاهرة: دار الفكر العربي) ص200.

الرواية بالمعنى، وتتبعوا الأحاديث حديثا حديثا، وقارنوا بين ألفاظها، واستخرجوا الأخطاء التي وقعت في بعضها، وبينوا الراوي المخطئ فيها. يقول ابن حجر: "أن العلة قد تقع في المتن، ويستلزم ذلك القدح في الإسناد بأن يروي الراوي بالمعنى الذي ظنه، ويكون خطأ، والمراد بلفظ الحديث غير ذلك فإن ذلك يستلزم القدح في الراوي فيعلّل الإسناد"[50]. وقال المعلمي: "لا يطعن في متقدم بأنه كان يروي بالمعنى ولا في روايته، لكن إن وقع تعارض بين مرويه ومروي من كان يبالغ في تحري الرواية باللفظ فذلك مما يرجح الثاني، وهذا لا نزاع فيه"[51] .

ونقل الحافظ ابن رجب في **شرحه** على **علل الترمذي** أمثلة لذلك حيث قال: "وقد روى كثير من الناس الحديث بمعنى فهموه منه فغيروا المعنى"[52]، ثم ساق الأمثلة فلتراجع.

ومما يناقش به أصحاب هذا الاتجاه أنه لا يوجد دليل صريح يأمر بنقل الحديث بألفاظه، وحروفه فالشريعة راعت حال الناس، واختلافهم، وحمل الناس على أن يكونوا في مستوى واحد من الضبط، والإتقان متعذر فاشتراط النقل باللفظ من التكليف بما لا يطاق لاسيما في العصور الأولى حين كان الاعتماد على المشافهة لا الكتابة.

يقول القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَظْلِمُونَ ﴾[53] "استدل بعض العلماء

50- ابن حجر العسقلاني، **النكت على كتاب ابن صلاح**، ج2، ص748.

51- عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني، **الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة** (بيروت: المطبعة السلفية ومكتبتها، عالم الكتب، 1406هـ/ 1986م) ص82.

52- زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد (الأردن: مكتبة المنار، 1407هـ/ 1987م) ج1، ص427.

53- سورة البقرة، الآية: 59.

بهذه الآية على أن تبديل الأقوال المنصوص عليها في الشريعة لا يخلو أن يقع التعبد بلفظها أو بمعناها، فإن كان التعبد وقع بلفظها، فلا يجوز تبديلها، لذم الله تعالى من بدل ما أمره بقوله. وإن وقع بمعناها جاز تبديلها بما يؤدي إلى ذلك المعنى ولا يجوز تبديلها بما يخرج عنه"[54]. وقال الإمام أحمد بن فارس الرازي: "هذا التثبت حسن، لكن أهل العلم يتساهلون إذا أدوا المعنى، ويقولون: لو كان أداء اللفظ واجبا حتى لا يغفل منه حرف، لأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بإثبات ما يسمعون منه، كما أمرهم بإثبات الوحي الذي لا يجوز تغيير معناه ولا لفظه، فلما لم يأمرهم بإثبات ذلك، دل على أن الأمر في التحديث أسهل، وإن كان أداء ذلك اللفظ الذي سمعه أحسن"[55].

وقال القاسمي: "أن الأداء كما سمع ليس مقصوداً على نقل اللفظ بل النقل بالمعنى من غير تغيير أداء كما سمع، فإنه أدى المعنى كما سمع لفظه، وفهمه منه نظيره أن الشاهد، والمترجم إذا أدى المعنى من غير زيادة، ولا نقصان يقال: إنه أدى كما سمع، وإن كان الأداء بلفظ آخر، ولو سلم أن الأداء كما سمع مقصور على نقل اللفظ فلا دلالة في الحديث على عدم الجواز غايته أنه داء للناقل باللفظ لكونه أفضل، ولا نزاع في الأفضلية"[56].

وقال الحكيم الترمذي: "اقتضى العلماء الأداء وتبليغ العلم، فلو كان اللازم لهم أن يؤدوا تلك الألفاظ التي بلغت أسماعهم بأعيانها بلا زيادة ولا نقصان. ولا تقديم، ولا تأخير، كانوا

54- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش (القاهرة: دار الكتب المصرية، 1384هـ/ 1964م)ط2، ج1، ص411.

55- أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي أبو الحسين، **مأخذ العلم**، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي (دار البشائر الإسلامية، 1426هـ/ 2005م) ط2، ص43.

56- محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث** (بيروت: دار الكتب العلمية) ص225.

يستودعونها الصحف، كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقرآن، فكان إذا نزل الوحي دعا الكاتب فكتبه مع توكل الله له بجمعه وقرآنه، فقال: ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴾[57] وقال: ﴿ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[58]، فكان الوحي محروساً بكتبه، ولو كانت هذه الأحاديث سبيلها هكذا لكتبها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهل جاءنا عن أحد منهم أنه فعل ذلك"[59].

أما مسألة تغير معنى الحديث في كل طبقة من طبقات الرواة فلو صحت لوجد اختلاف شديد بل وتناقض في طرق الحديث الواحد، وكما هو معلوم لم ينقل عن الصحابة وغيرهم من الرواة المعتبرين أنهم تناقضوا، واختلفوا اختلافا قادحا في الحديث الواحد، على وجه الحقيقة، ولم يقع ذلك إلا في النزر اليسير، وقد تعامل النقاد والمحدثون مع هذا القليل بضوابط، وقواعد محددة، ودقيقة.

قال ابن رجب: "اخْتِلاَف ألفاظ الرواية يدل عَلَى أنهم كانوا يروون الحَدِيْث بالمعنى، ولا يراعون اللفظ، فإذا كَانَ أحد الألفاظ محتملاً، والآخر صريحاً لا احتمال فِيهِ، علم أنهم أرادوا باللفظ المحتمل هُوَ مَا دل عَلَيْهَا اللفظ الصريح الَّذِي لا احتمال فِيهِ، وأن معناهما عندهم واحد، وإلا لكان الرواة قَدْ رووا الحَدِيْث الواحد بألفاظ مختلفة متناقضة، ولا يظن ذَلِكَ بهم مَعَ علمهم، وفقههم، وعدالتهم، وورعهم"[60].

ومن الردود أيضا أن أصل الحديث وجوهره باق ويدل على ذلك التقارب والتناسب بين

57- سورة القيامة، الآية: 18.

58- سورة الحِجر، الآية: 9.

59- محمد بن علي بن الحسن بن بشر، أبو عبد الله، الحكيم الترمذي، **نوادر الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم**، تحقيق: عبد الرحمن عميرة (بيروت: دار الجيل) ج4، ص118.

60- زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، **فتح الباري شرح صحيح البخاري** (المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية، 1417هـ/ 1996م) ج6، ص693.

ألفاظ وعبارات طرق الحديث الواحد بما يفيد نفس المعنى، فالمحدثون رحمهم الله لم يغفلوا عن هذا الأصل فالمعتمد في فهم الحديث ليس طريقا واحدا إنما جميع هذه الطرق وقد صرحوا بهذا الأمر، قال أبو حاتم الرازي: "لو لم يُكتب الحديث من ستين وجهاً، ما عقلناه"[61]، وقال أحمد بن حنبل: "من لم يجمع علم الحديث وكثرة طرقه واختلافه لا يحل له الحكم على الحديث ولا الفتيا به"[62]. وقال أبو زرعة العراقي: "والحديث إذا جمعت طرقه تبين المراد منه، وليس لنا أن نتمسك برواية، ونترك بقية الروايات"[63].وقال الإمام مسلم: "فبجمع هذه الروايات، ومقابلة بعضها ببعض يتميّز صحيحها من سقيمها، ويتبين رواة ضعاف الأخبار من أضداد هم من الحفاظ"[64] و قال العراقي: "الروايات يفسر بعضها بعضا فلا بد من النظر في مجموعها"[65]، وقال: "تتم فائدة الحديث إذا جمعت طرقه"[66].

وأخيرا لم نرَ تشنيعهم في نقل الأحداث التاريخية والوقائع المشهورة بالمعنى؛ بل حتى الشعر العربي الذي كانت له خصائص ومميزات تجعل حفظه واستظهاره أفضل بكثير من النثر والسرد وقع

61- شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي**، تحقيق: علي حسين علي (مصر: مكتبة السنة، 1424هـ/ 2003م) ط1، ج3، ص299.

62- آل تيمية: بدأ بتصنيفها الجدّ: مجد الدين عبد السلام بن تيمية، وأضاف إليها الأب: عبد الحليم بن تيمية، ثم أكملها الابن الحفيد: أحمد بن تيمية، **المسودة في أصول الفقه**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (دار الكتاب العربي) ص514.

63- أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، **طرح التثريب في شرح التقريب** (الطبعة المصرية القديمة) ج7، ص181.

64- مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، **التمييز**، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي (المملكة العربية السعودية: مكتبة الكوثر، 1410هـ) ط3، ص209.

65- زين الدين العراقي، **طرح التثريب في شرح التقريب** (الطبعة المصرية القديمة) ج6، ص158.

66- المصدر نفسه، ج8، ص131.

فيه النقل بالمعنى في بعض ألفاظه[67]، فالرواية بالمعنى واقع موجود، لكن هذا الضرر العظيم والكبير الذي زعموه لا يسلم به بتاتا، فكلامهم في هذه المسألة كان من باب الطعن لا غير.

المبحث الثالث: المنكرون لظاهرة رواية الحديث بالمعنى ومناقشتهم

لا أقصد بالمنكرين هنا أنهم جحدوا وجود رواية الحديث بالمعنى مطلقا لكنهم ضيقوا وجودها وجعلوها قليلة مهملة بل نادرة الحدوث، وزعموا أن نقل الرواة للحديث النبوي كان باللفظ دون تغيير إلا في شيء يسير لا يكاد يذكر. يقول الفاسي: "من أمعن النظر في أئمة الحديث، وعلم احتياطهم وما كانوا عليه من التحرز في الرواية والإتقان علم علما ضروريا أن مثل البخاري ومسلم لم يدخلوا في صحاحهم ما هو مروي بالمعنى أصلا...فالقول بأن مثل هؤلاء يروون بالمعنى مع هذا التحفظ البالغ والاحتياط بعيد جدا"[68]، ويقول الدكتور عبد العزيز أحمد الجاسم "فهل يعقل أن هذا الإمام (يقصد البخاري) يروي بالمعنى وهو حافظ شهد له بذلك أقرانه ومعاصروه؟! فكيف يستسيغ أن يروي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الإمام الورع الحجة؟"[69] ويقول الدكتور عبد العظيم المطعني: "إن الرواية بالمعنى كانت موضع حرج شديد عند الرواة، وهي استثناء أو رخصة نادرة الوقوع فقد كان الصحابة يروون السنة مع الحرص الشديد على ألفاظها ومعانيها، وكانوا إذا أضطر أحدهم إلى رواية بالمعنى في لفظ من عنده. نبَّه على هذا حتى لا يظن ظان أن ذلك اللفظ من كلام النبي – صلى الله عليه وسلم، على أن وقوع الرواية بالمعنى – مع

67- انظر: حميد جناني، **أسباب اختلاف الروايات في الشعر العربي القديم** (المعلقات أُنموذجاً – مقارنة بين لبيد بن ربيعة وطرفة بن العبد) مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد: 48، ص234-260.

68- أبو عبد الله محمد بن الطيب، **فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح**، محمود فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث (الإمارات: 1421هـ/ 2000م) ط1، ج1، ص460-461.

69- **حكم رواية الحديث النبوي بالمعنى**، ص560.

ندرتها لم يجزها العلماء إلا في الرواية الشفهية عند الضرورة القاهرة، أما في تدوين الحديث في كتب، فلم يجز علماء الحديث إبدال اللفظ النبوي، وإذا شك الراوي فإن عليه أن ينبه على ذلك بأن يقول: أو قال"[70]، وقال الشيخ أبو زهو: "من أجل ذلك كله نستطيع أن نقول ونحن مطمئنون: أن الرواية بالمعنى كانت قبل فساد اللسان العربي، ومن أئمة كبار في اللغة والشرع معا، وكانوا يرونها رخصة عند الاضطرار، وكان نسيانهم قليلا بل نادرا، فإن كان ففي بعض حروف العطف، أو المفردات، أو بعض الجمل"[71] ويقول مروان الكردي: "إنّ الأحاديث معظمها أتت بلفظها وما جاءنا بالمعنى فهو قليل مقارنة بعدد ما جاءت بلفظها، وكما هو معلوم أنّ العبرة بالكلي العام وليس بالجزئي الخاص المستثنى من القواعد العامة لغرض أو هدف ما"[72]، ونستطيع أن نلخص قصدهم في النقاط الآتية:

- أن نقل الحديث النبوي كان باللفظ ولم يكن بالمعنى إلا في نطاق ضيق جدا.
- أن الرواية بالمعنى استثناء عند الرواة والنقلة ولا تكون إلا في الحرف واللفظة واللفظتين.
- أن أئمة الحديث كالبخاري ومسلم لم ينقلوا عمن روى بالمعنى، بل هم أيضا اجتنبوا رواية الحديث بالمعنى.

ويمكن مناقشة أصحاب هذا القول بما يأتي:

70- عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني، **الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية عرض وتفنيد ونقض** (مكتبة وهبة، 1420 هـ/ 1999م) ط1، ص51.

71- **الحديث والمحدثون**، ص207.

72- مروان الكردي، **الجناية على البخاري قراءة نقدية لكتاب جناية البخاري** (أربيل: مكتب التفسير للنشر، 2017م) ص53.

نتفق أن الأصل في رواية الحديث أن يكون باللفظ، وهو الأَولى، إلا أنَّ الواقع يشهد بوقوع الرواية والتحديث بالمعنى، وجمهور العلماء والمحدثين يجيزونه بشروط، قال الترمذي: "فأما مَن أقام الإسناد وحفظه، وغيَّر اللفظ، فإنَّ هذا واسِع عند أهل العلم إذا لم يتغيَّر به المعنى"[73]، قال ابن رجب معلقا: "مقصود الترمذي بهذا الفصل الذي ذكره ههنا، أن من أقام الأسانيد وحفظها، وغير المتون تغييرا لا يغير المعنى، أنه حافظ ثقة يعتبر بحديثه: (وبنى ذلك على) أن رواية الحديث بالمعنى جائزة وحكاه عن أهل العلم، وكلامه يشعر بأنه إجماع، وليس كذلك، بل هو قول كثير من العلماء. ونص عليه أحمد وقال: ما زال الحفاظ يحدثون بالمعنى"[74]؛ بل من العلماء -رحمهم الله- من عدّ أن وجود الرواية بالمعنى أكثر مما نقل باللفظ، وأن المعتمد عند النقلة هو المعنى قال السيوطي: "وأما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادرا جدا، إنما يوجد في الأحاديث القصار، على قلة أيضا، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عبارتهم فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويا على أوجه شتى بعبارات مختلفة"[75]، وقال أبو حيان: "من نظر في الحديث أدنى نظر علِمَ علْمَ اليقين أنهم إنما يروون بالمعنى"[76]، وقال الصنعاني: " لم ينقل الصحابة اللفظ النبوي إلا في شيء قليل وأكثر ما يروونه

73- **شرح علل الترمذي**، ج1، ص425.

74- المصدر السابق، ج1، ص427.

75- عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو وجدله**، حققه وشرحه: محمود فجال، وسمى شرحه: **الإصباح في شرح الاقتراح** (دمشق: دار القلم، 1409هـ/ 1989م) ط1، ص74-75.

76- **الاقتراح في أصول النحو وجدله**، ص82.

بالمعنى كما هو معروف ورواية المعنى عمدتها فهمه"[77].

وكلامهم هنا فيه شيء من التعميم والمبالغة، لثبوت حرص الصحابة والرواة أيضا على حفظ اللفظ النبوي، فالنقل كان باللفظ وبالمعنى.

أما مسألة أن أصحاب الصحاح كالبخاري ومسلم لم يحدثوا بالمعنى، ولم ينقلوا عن الذين يروون بالمعنى فهذا غير صحيح ومخالف لما هو موجود، قال ابن كثير في معرض كلامه عن جواز رواية الحديث بالمعنى: "وبه قال جمهور الناس سلفا وخلفا وعليه العمل كما هو مشاهد في الأحاديث الصحاح وغيرها"[78]. وقال محمد رشيد رضا: "لا شك في أن أكثر الأحاديث قد روي بالمعنى كما هو معلوم واتفق عليه العلماء، ويدل عليه اختلاف رواة الصحاح في ألفاظ الحديث الواحد حتى المختصر منها"[79]، وهناك دراسة للأحاديث المتفق عليها بين البخاري ومسلم من طريق واحد خلصت إلى أن عدد الأحاديث المتطابقة (68) ثمانية وستين حديثاً، أما غير المتطابقة فبلغ عددها (177) سبعة وسبعين حديثاً ومئة حديث[80]. فالبخاري رحمه الله روى بالمعنى وكان يقطع الحديث بما يناسب الباب، قال الحافظ ابن حجر عن صنيعه في **الصحيح**: "ربما كتب الحديث

77- محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير، **سبل السلام** (دار الحديث) ج2، ص217.

78- أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، **اختصار علوم الحديث**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (بيروت: دار الكتب العلمية) ط2، ص141.

79- محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني، **تفسير القرآن الحكيم** (تفسير المنار) (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م) ج9، ص422.

80- انظر: حسن محمد عبه جي، **الاتفاق والاختلاف في متون ما أخرجه الشيخان من طريق واحد**، مجلة جامعة الملك سعود، م 16، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية (2)، 1424 هـ/ 2004م، ص1025-1078، العدد الصفحات54.

من حفظه، فلا يسوق ألفاظه برمَّتها، بل يتصرف فيه ويسوقه بمعناه"[81]، وقال ابن كثير: "فالذي عليه صنيع البخاري: اختصار الأحاديث في كثير من الأماكن"[82]، وأما مسلم فصنيعه في **صحيحه** من ذكر روايات الحديث الواحد مرتبةً مع تعدد واختلاف ألفاظها دليل على نقله للحديث المروي بالمعنى. قال النووي: "وقد انفرد مسلم بفائدة حسنة وهي كونه أسهل متناولا من حيث أنه جعل لكل حديث موضعا واحدا يليق به؛ جمع فيه طرقه التي ارتضاها، واختار ذكرها، وأورد فيه أسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة فيسهل على الطالب النظر في وجوهه واستثمارها ويحصل له الثقة بجميع ما أورده مسلم من طرقه"[83]، وقال المعلمي: "من عادة مسلم في **صحيحه** أنه عند سياق الروايات المتفقة في الجملة يقدم الأصح فالأصح. فقد يقع في الرواية المؤخرة إجمال أو خطأ تبينه الرواية المقدمة في ذاك الموضع"[84]، هناك أمثلة كثيرة جدا حول وجود الرواية بالمعنى في الصحيحين أكتفي بمثالين:

أما الأول: فهو حديث "إنما الأعمال بالنيات" فقد جاء من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص الليثي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بعدة ألفاظ، وسأقتصر على بداية الحديث فقط:

81- أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي (عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1404هـ/ 1984م) ج1، ص283.

82- **اختصار علوم الحديث**، ص144.

83- أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج** (بيروت: دار إحياء التراث العربي) ط2، ج1، ص14-15.

84- **الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة**، ص230.

"إنما الأعمال بالنيات"[85] و"الأعمال بالنية"[86] و"العمل بالنية"[87] و"يا أيها الناس، إنما الأعمال بالنية"[88]، فنلاحظ ورود الحديث بألفاظ وعبارات متقاربة، وكلها في **صحيح البخاري**.

والمثال الثاني: حديث أبي حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: "جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله إني قد وهبت لك نفسي، فقال رجل: زوجنيها، قال: قد زوجناكها بما معك من القرآن"[89]. وقد اختلف الرواة على أبي حازم؛ فقال بعضهم[90]: فقد زوجناكها وقال آخرون: أنكحتكها[91]، وورد: ملكتكها[92]، وأيضا: أملكناكها[93].

قال الحافظ ابن حجر: "وأكثر هذه الروايات في الصحيحين، فمن البعيد جدا أن يكون سهل بن سعد – رضي الله عنه – شهد هذه القصة من أولها إلى آخرها مرارا عديدة، فسمع في كل مرة لفظا غير الذي سمعه في الأخرى. بل ربما يعلم ذلك بطريق القطع – أيضا – فالمقطوع به أن النبي – صلى الله عليه وسلم – لم يقل هذه الألفاظ كلها في مرة واحدة تلك الساعة، فلم يبق إلا أن

85- **صحيح البخاري**، باب بدء الوحي، كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ ج 1، ص6، رقم: 1.

86- المصدر السابق، كتاب الإيمان، باب: ما جاء إن الأعمال بالنية والحسبة، ولكل امرئ ما نوى، ج1، ص20، رقم:54.

87- المصدر السابق، كتاب النكاح، باب من هاجر أو عمل خيرا لتزويج امرأة فله ما نوى، ج7، ص3، رقم:5070.

88- المصدر السابق، كتاب الحيل، باب في ترك الحيل، وأن لكل امرئ ما نوى في الأيمان وغيرها، ج9، ص22، رقم:6953.

89- المصدر السابق، كتاب الوكالة، باب وكالة المرأة الإمام في النكاح، ج3، ص100، رقم:2310.

90- اقتصرت على الألفاظ الواردة في الصحيحين، وقد وردت ألفاظ أخرى في كتب السنة.

91- **صحيح البخاري**، كتاب النكاح، باب التزويج على القرآن وبغير صداق، ج7، ص20، رقم: 5149.

92- المصدر السابق، كتاب فضائل القرآن، باب القراءة عن ظهر قلب، ج6، ص192، رقم: 5030، **صحيح مسلم**، كتاب النكاح، باب الصداق، وجواز كونه تعليم قرآن، وخاتم حديد، وغير ذلك من قليل وكثير، واستحباب كونه خمسمائة درهم لمن لا يجحف به، ج2، ص1040، رقم: 76.

93- المصدر السابق،، كتاب النكاح، باب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح، ج7، ص13، رقم: 5121.

يقال: إن النبي صلى الله عليه وسلم قال لفظا منها، وعبر عنه بقية الرواة بالمعنى، والله أعلم"[94].

ومن أهم الردود عليهم وأوضحها تصريح كثير من الرواة صحابة فمن دونهم أنهم نقلوا الحديث بالمعنى، فكلامهم في هذه القضية صريح جدا لا يقبل التأويل، قال حذيفة بن اليمان: " إنا قوم عرب، نورد الأحاديث فنقدم ونؤخر"[95]، ويقول واثلة بن الأسقع: "إذا حدثناكم بالحديث عن معناه فحسبكم"[96]، وعن أبي سعيد الخدري قال: "كنا نجلس إلى النبي صلى الله عليه وسلم عسى أن نكون عشرة نفر نسمع الحديث، فما منا اثنان يؤديانه على حرف، غير أن المعنى واحد"[97]، وعن عروة قال: "قالت لي عائشة رضي الله عنها: يا بني: "إنه يبلغني أنك تكتب عني الحديث ثم تعود فتكتبه" فقلت لها: أسمعه منك على شيء، ثم أعود فأسمعه على غيره، فقالت: هل تسمع في المعنى خلافا؟ قلت: لا، قالت: لا بأس بذلك"[98]، وعن الشعبي قال: "قلت لابن العباس: إنك تحدثنا بالحديث اليوم، فإذا كان من الغد قلبته قال: فقال وهو غضبان: "أما ترضون أن نحفظ لكم معاني الحديث، حتى تسألونا عن سياقتها"[99].

94- **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ج2، ص809 -810.

95- **تدريب الراوي**، ج2، ص100، ونسبه للبيهقي في المدخل ولم أجده.

96- أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، **العلل ومعرفة الرجال**، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس (الرياض: دار الخاني، 1422هـ/ 2001م) ط2، ج1، ص157.

97- أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أبو عبدالله السورقي و إبراهيم حمدي المدني (المدينة المنورة: المكتبة العلمية) باب ذكر من كان يذهب إلى إجازة الرواية على المعنى من السلف، وسياق بعض أخبارهم في ذلك، ص204.

98- المصدر السابق، ص205.

99- أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي، **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، تحقيق: محمد عجاج الخطيب (بيروت: دار الفكر، 1404هـ) ط3، من قال بإصابة المعنى ولم يعتد باللفظ، ص537.
وانظر أقول أخرى، ص 533-538.

يقول السبكي: "إن الصحابة ربما نقلوا القصة الواحدة بألفاظ مختلفة- وكتب الحديث تشهد بذلك- ومن الظاهر أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر تلك القصة بجميع تلك الألفاظ، وهذا مما كان شائعا بينهم من غير إنكار من أحد فكان إجماعا على نقل الحديث بالمعنى"[100]، أما من دون الصحابة فقد نقل عن أئمة كبار نقلهم للحديث بالمعنى، ومن ذلك: قول ابن عون: " كان الحسن وإبراهيم والشعبي يحدثون بالحديث مرة هكذا ومرة هكذا"[101]،وقال سفيان الثوري: "إن قلت إني أحدثكم كما سمعت فقد كذبت"[102] وقال ابن سيرين: "كنت أسمع الحديث من عشرة، كلهم يختلف في اللفظ والمعنى واحد"[103] مع أن ابن سيرين من الحريصين أشد الحرص على أداء الحديث بألفاظه، قيل للحسن: "يا أبا سعيد، إنك تحدثنا بالحديث اليوم وتحدث من الغد بكلام آخر؟ فقال: "لا بأس بالحديث إذا أصبت المعنى"[104]. وهناك نقول كثيرة جدا عن أئمة الرواة وحفاظهم فلتراجع[105].

فالمعتبر هو المحافظة على المعنى الأساسي للحديث بلا تحريف أو تبديل، يقول المعلمي: "الخلاف بالرواية مما لا يغير المعنى، كالتقديم، والتأخير، وإبدال كلمة بأخرى مرادفة لها، وجعل الضمائر التي للمخاطب للمتكلم، وغيره فهذا من الرواية بالمعنى، وكانت شائعة بينهم فلا

100- تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيي السبكي، **الإبهاج في شرح المنهاج** (بيروت: دار الكتب العلمية، 1416هـ/ 1995م) ج2، ص345.

101- **رواه أحمد في العلل ومعرفة الرجال، ج**2، ص391.

102- المصدر السابق، ج1، ص550.

103- **الكفاية في علم الرواية**، ص206.

104- المصدر السابق، ص207.

105- انظر: **شرح العلل**، ج1، ص145-149، **والكفاية**، ص204-210، **والمحدث الفاصل، ص**533-537، **وجامع بيان العلم وفضله**، ج1، ص78-81.

تضر"[106]. وقال الحافظ ابن الصلاح في معرض كلامه عن الخلاف الواقع في الرواية بالمعنى: "والأصح؛ جواز ذلك في الجميع إذا كان عالما بما وصفناه، قاطعا بأنه أدى معنى اللفظ الذي بلغه؛ لأن ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة، والسلف الأولين، وكثيرا ما كانوا ينقلون معنى واحدا في أمر واحد بألفاظ مختلفة، وما ذلك إلا لأن معولهم كان على المعنى دون اللفظ"[107].

وقد يقول قائل: أين تضع حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "نضر الله أمرأً سمع منا حديثا فأداه كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع؟"[108]، فأقول: إنّ الحديث جاء بروايات عديدة منها: "نضر الله امرأً سمع مقالتي فبلغها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى مَنْ هو أفقه منه"[109]. قال الرامهرمزي: "قوله: "فأداها كما سمعها" فالمراد منه حكمها لا لفظها لأن اللفظ غير معتبر به، ويدل ذلك على أن المراد من الخطاب حكمه قوله: "فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه"[110].

ومن الأدلة أيضا على وجود الرواية بالمعنى وانتشارها أن النقاد يعتبرون الراوي ضابطا إذا حافظ على معنى ما ينقله دون مخالفة قال أبو حاتم: "لم أرَ من المحدثين من يحفظ ويأتي بالحديث على

106- المعلمي اليماني، **عمارة القبور**، أعدها للنشر: ماجد بن عبد العزيز الزيادي (المكتبة المكية) ص175.

107- **مقدمة ابن الصلاح**، ص214.

108- **سنن الترمذي**، أبواب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، ج5، ص34، رقم: 2657، **سنن ابن ماجة**، افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب من بلغ علما، ج1، ص85، رقم: 232.

109- **سنن أبي داود**، كتاب العلم، فضل نشر العلم، (فضل نشر العلم) ج3، ص322، رقم: 3660، **سنن ابن ماجة**، افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب من بلغ علما، ج1، ص84، رقم: 230.

110- أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي، **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، المحقق: محمد عجاج الخطيب (بيروت: دار الفكر، 1404هـ) ط3، ص531-532.

لفظ واحد لا يغيره سوى قبيصة وأبي نعيم في حديث الثوري"[111]، وقال ابن الصلاح: "ويعرف كون الراوي ضابطا بأن تعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط، والإتقان، فإذا وجدنا رواياته موافقه-ولو من حيث المعنى-لرواياتهم أو موافقه لها في الأغلب، والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطا، وثبتا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه"[112]. وقال السيوطي: "يعرف ضبط الراوي بموافقته الثقات المتقنين الضابطين إذا اعتبر حديثه بحديثهم فإن وافقهم في رواياتهم غالبا ولو في المعنى فضابط، ولا تضر مخالفته النادرة لهم، فان كثرت مخالفته لهم وندرت الموافقة اختل ضبطه ولم يحتج به"[113].

ويردُّ على أصحاب هذا الرأي أيضا بما رددنا به على الطاعنين في قضية اعتماد المحدثين في الحكم على الحديث وفهمه بجمع طرقه ورواياته والنظر في ألفاظه وعباراته، فتصريح المحدثين بذلك دليل على شيوع الرواية بالمعنى بين رواة الحديث وإلا فلا معنى للنظر في طرق الحديث وألفاظه وزياداته قال ابن أبي شامة: "ألفاظ الحديث باختلاف طرقه تفسر بعضها بعضًا، ما لم يدل دليل على وهم بعض الرواة في بعض الألفاظ التي يتوهم فيها تفسير ما أجمله غيره؛ ويحمل على غلط ذلك الراوي لروايته ذلك الحديث بالمعنى الذي فهمه، وأخطأ فيه، وإنما المعنى غير ذلك[114]، وقال العراقي: "والحديث إذا جمعت طرقه تبين المراد منه، وليس لنا أن نتمسك برواية، ونترك بقية

111- ابن حجر: **فتح الباري شرح صحيح البخاري** (بيرزن: دار المعرفة، 1379هـ) ج1، ص436.

112- **مقدمة ابن الصلاح**، ص220.

113- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، ج 1، ص304.

114- عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي الشهير بأبي شامة المقدسي، **البسملة** (الكبير) مخطوط، لوحة ٥/ أ، (وقد حقق في جامعة أم القرى في رسالتين لنيل درجة الماجستير، القسم الأول منه للطالب محمد زبير أبو الكلام، والقسم الثاني للطالب محمد الصعب).

الروايات"[115].

ومن الردود أيضا على أصحاب على هذا الرأي أن التسليم لهم بقولهم هذا يلزم منه أنّ الرواة كانوا على درجة واحدة من الضبط والإتقان، أو متقاربة جدا، وهذا تكذبه الطبيعة البشرية وواقع الرواية، فمن الاستحالة العقلية والحسية أن يكون الرواة على درجة واحدة من الضبط، واستحضار المحفوظ؛ بل يختلف ذلك ويتفاوت من شخص إلى آخر، والنسيان من سمات الإنسان، وتغير الزمان واختلاف الحال له أثر أيضا في ضبط الراوي وحفظه، ولهذا رتب النقاد الرواة، وجعلوهم طبقات من حيث الضبط، والإتقان فيقولون: حافظ متقن، أو حافظ له أوهام، أو لا يحتجون بالراوي إلا في المتابعات والشواهد، أو يقيدون حفظه بشيخ معين، أو مكان معين، أو زمن محدد. ويرتبون على ذلك أحكامهم من حيث حديث صحيح، أو صحيح لغيره أو حسن، أو حسن لغيره أو ضعيف.

وأخيرا أقول إن طرحهم هذا جاء رغبة في صون نقلة الحديث وبالتالي صيانة السنة من الطعن والتشكيك، وأيضا تحرجا من تخطأت الرواة، وقد وجد من السلف من ينحو هذا الفهم حتى أنهم عند اختلاف روايات حديث معين يعللون هذا الاختلاف بتعدد القصة والحادثة من المصدر الذي هو النبي صلى الله عليه وسلم وليس بسبب أداء الرواة، وهذا الصنيع منهم صيانة للرواة من الزلل والخطأ، لكن سلامة القصد وإرادة الحسن لا تعني التنصل من الحقائق وتبديل الوقائع، وقد انتقد ابن القيم هذه الطريقة وعابها بل ونسب أهلها إلى الضعف والجبن عن المواجهة والإقرار فقال: "وهذه طريقة ضعفاء النقد كلما رأوا اختلاف لفظ جعلوه قصة أخرى، كما جعلوا الإسراء مرارا لاختلاف ألفاظه، وجعلوا اشتراءه من جابر بعيره مرارا؛ لاختلاف ألفاظه، وجعلوا طواف

115- **طرح التثريب في شرح التقريب**، ج7، ص181.

الوداع مرتين؛ لاختلاف سياقه، ونظائر ذلك، وأما الجهابذة النقاد فيرغبون عن هذه الطريقة، ولا يجبنون عن تغليط من ليس معصوما من الغلط، ونسبته إلى الوهم"[116] وقال في موضع آخر منكرا على من اعتبر أن الإسراء والمعراج كان في مرات عديدة ومختلفة : "وهذه طريقة ضعفاء الظاهرية من أرباب النقل الذين إذا رأوا في القصة لفظة تخالف سياق بعض الروايات جعلوه مرة أخرى، فكلما اختلفت عليهم الروايات عددوا الوقائع، والصواب الذي عليه أئمة النقل أن الإسراء كان مرة واحدة بمكة بعد البعثة. ويا عجبا لهؤلاء الذين زعموا أنه مرارا، كيف ساغ لهم أن يظنوا أنه في كل مرة تفرض عليه الصلاة خمسين، ثم يتردد بين ربه وبين موسى حتى تصير خمسا، ثم يقول: «أمضيت فريضتي، وخففت عن عبادي»، ثم يعيدها في المرة الثانية إلى خمسين، ثم يحطها عشرا عشرا، وقد غلّط الحفاظ شريكا في ألفاظ من حديث الإسراء، ومسلم أورد المسند منه ثم قال: فقدم وأخر وزاد ونقص، ولم يسرد الحديث، فأجاد رحمه الله"[117]، ومسألة حمل الحديث على تعدد القصة قد سلكه بعض الحفاظ والمحدثين مثل الإمام النووي بنفس القصد لكن كثير من العلماء لم يرتضِ هذه الطريقة وردها. يقول السخاوي في كلامه عن تعدد الحديث: "كثيرا ما يسلك الحفاظ كالنووي رحمه الله ذلك في الجمع بين المختلف توصلا إلى تصحيح كل من الروايات، صونا للرواة الثقات أن يتوجه الغلط إلى بعضهم، وقد لا يكون الواقع التعدد"[118].

فتبيّن من هذا أن الحديث نقل أيضا بالمعنى، وهذا مشاهد في المصنفات الحديثية ومعترف

116- محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، **زاد المعاد في هدي خير العباد** (بيروت، الكويت: مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية، 1415هـ / 1994م) ط27، ج2، ص273.

117- المصدر السابق، ج3، ص38.

118- شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، تحقيق: علي حسين علي (مصر: مكتبة السنة، 1424هـ/ 2003م) ط1، ج1، ص296.

به من النقاد والمحدثين. والقول بأنها كانت قليلة جدا ونادرة الحدوث قول مجانب للصواب، ومخالف للواقع.

الخاتمة:

بعد هذا العرض لعناصر البحث ومناقشة الآراء يمكن استخلاص النتائج الآتية:

1- أن المجال الحقيقي لرواية الحديث بالمعنى هي الأحاديث القولية التي تصدر بقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وسمعت رسول الله يقول ونحوها.

2- أن الحديث النبوي نقل باللفظ والمعنى وهذا الأخير اقتضته طبيعة النقل البشري وهو ليس عيبا أو نقصا في ضبط الرواة وحرصهم على نقل السنة.

3- الرواية بالمعنى ليست السبب الوحيد لاختلاف ألفاظ الحديث بل هناك أسباب أخرى وبعضهم يتغافل عنها بسبب نوايا سيئة، أو قلة دراسة واطلاع عند حسن الظن.

4- أن رواية الحديث النبوي بالمعنى واقع لا يمكن إنكاره أو إخفاؤه، بسبب الخوف من استغلال هذه القضية سلبا، والرد على الطاعنين في السنة يكون بالحجة والبرهان وعرض الحقائق والأدلة كما هي، لا بغلق باب هو أصلا مفتوح، لأن عدم مناقشة هذا الأمر من المختصين يفتح الباب لغيرهم لأن المجال ترك لهم.

5- ينبغي أن يكون النقاش مع الطاعنين عن حقيقة تأثير الرواية بالمعنى، هل حرّف السنة وبدّلها وغير أحكامها أم حافظ عليها؟ وأيضا ما وقع من ضرر في الرواية بالمعنى فهو محدود مقارنة بما هو منقول، ولا يمكن أن يقارن بالضرر المترتب عن عدم نقل سنة النبي صلى الله عليه وسلم.

6-كلا المنهجين جعل هدفه هو المنطلق في دراسة ظاهرة رواية الحديث بالمعنى، وليس

التحقيق والتقصي، وإن كان هدف المنكرين حسن وهو الدفاع عن السنة وصون نقلتها، بخلاف الطاعنين فهم دائما يبحثون عمّا يسقط السنة ومكانتها في نفوس المسلمين وهذا ليس من خصائص البحث العلمي السليم.

ومن التوصيات:

1- الكتابة في مجال الرواية بالمعنى وتأثيراتها في مختلف المجالات (حديثية، فقهية، لغوية).

2- الكتابة في الطعون الموجهة للسنة النبوية ومناقشتها نقاشا علميا بعيداً عن العواطف.

3- التوسع في ظاهرة تعدد واختلاف روايات وألفاظ الحديث وأثر ذلك في الحكم على الحديث وفهمه.

4- الكتابة من المختصين في بيان الأخطاء المترتبة عن الرواية بالمعنى، أو اعتماد الحديث بكل ألفاظه وروايته حتى لا يترك هذا المجال لمن لا يحسنه.

Refrerences

1. Abdul Azeem Ibrahim, **al-shubhāt al-ṯhalāṯhūn al-maṯhāraẗ līnkār al-sunaẗ al-nabawyaẗ** (maktabaẗ wahbaẗ, 1999).

2. Abdul Rahman bin Yahya al-yamani, **al-ʾanwār al-kāshifaẗ limā fī kitāb "ʾaḍwāʾ ʿala al-sunaẗ" min al-zalal wāltaḍlīil wa al-mujāzafaẗ** (baīrūt: ʿālam al-kutub - 1986)
3. Abdul Rahman ibn Rajab, **Sharḥ ʿilal al-tirmiḏī** (al-ʾurdan: maktabaẗ al-manār, 1987)
4. Abdullah Shaaban, **al-taʾaṣīl al-sharʿī liqawāʿid al-muḥadṯhīin** (al-qāhiraẗ: dār al-salām, , 2005).
5. Abu Al Hussain Zakriya, **muʿjam maqāīs al-lughaẗ** (baīrūt: dār al-fikr 1979m)
6. Abu Al-Hassan Ali ibn Ismail, **al-muḥkam wa al-muḥīṭ al-ʾaʿẓam** (baīrūt:dār al-kutub al-ʿilmīaẗ,).
7. Abu Hamid Al-Ghazali, **al-mustaṣfa** (baīrūt:dār al-kutub al-ʿilmīaẗ,).
8. Ahmab bin Abdul Haleem Ibn Taimia, **majmūʿ al-ftāwā** (majmaʿ al-malik fahad liṭabāʿẗ al-muṣḥaf al-sharīf, 1995 AD).
9. Ahmad al-Fayoumi, **al-miṣbāḥ al-munīr fī gharīb al-sharḥ al-kabīr lilrāfiʿī** (baīrūt: al-maktabaẗ al-ʿilmīaẗ).
10. Ahmad bin Ali al-baghdadi, **al-kifāīaẗ fī ʿilm al-riwāīaẗ** (al-madīnaẗ al-munawaraẗ: al-maktabaẗ al-ʿilmīaẗ).
11. Ahmad bin Faris, **maʾakẖiḏ al-ʿilm** (dār al-bashāʾīr al-islāmīaẗ, 2005).
12. Ahmad bin Muhammad ibn Hanbal, **al-ʿilal wa maʿrifaẗ al-rijāl** (al-rīāḍ: dār al-ẖānī,, 1422)
13. Ahmad Muhammad Sahlul, **irshād al-maʿnī baḥukm riwāīaẗ al-ḥadīṯh** biālmaʿni (silsilaẗ dirāsāt fī al-sunaẗ wa ʿulūmihā, 2011).
14. Ahmad Muhammad Shakir, **al-bāʿiṯh al-ḥaṯhīiṯh sharḥ ikẖtiṣār ʿulūm al-ḥadīṯh**(maktabaẗ al-maʿārif ,1996).

15. Al-Hassan bin Abdullah Al-Askari, **al-furūq al-lughawīaẗ** (al-qāhiraẗ: dār al-ʿilm wa al-ṯhaqāfaẗ)
16. Ayub bin Mousa al-Hussaini, **al-kluīāt** (, baīrūt: mūʾsasaẗ al-risālaẗ, 1419)
17. Ibn Abdul Bar Yousuf bin Abullah, **al-tamhīid** (ālmġrb, wazāraẗ ʿumūm al-ʾaūqāf wālshūʾūn al-islāmīaẗ 1387)
18. Ibn hajar al-asqalani, **al-nikat ʿala kitāb aibn al-ṣalāḥ** (al-madīnaẗ al-munawaraẗ)
19. Ibn Hajar al-asqalani, **fatḥ al-bārī sharḥ ṣaḥīḥ al-bukẖārī** (baīrūt: dār al-maʿrifaẗ , 1379 AH).
20. Ismaili bin Hammad al-turki, **al-ṣiḥāḥ−tāj al-lughaẗ** (baīrūt: dār al-ʿilm lilmalāīīn).
21. Jalaluddin Al-Syouti, **tadrīb al-rāwī fī sharḥ taqrīb al-nawāwī** (dār ṭaībaẗ).
22. Khalil bin Ahmad Al-Farahidi, **kitāb al-ʿaīn**, (dār wa maktabaẗ al-hilāal).
23. Mahmmod Aboriyah, **aḍwāʾ ʿala al-sunaẗ al-muḥamadīaẗ aū difāʿ ʿan al-ḥadīṯh** (dār al-maʿārif).
24. Mahmood bin Ahmad al-aini, ʿ**umdaẗ al-qārī sharḥ ṣaḥīḥ al-bukẖārī** (baīrūt: dār iḥīāʾ al-turāṯh al-ʿarabī).
25. Mahmood bin Yousuf, **al-sīar al-ḥaṯhīṯh ila al-āistshhād biālḥadīṯh fī al-naḥū al-ʿarabī** (aḍwāʾ al-salaf,1997).
26. Muhammad abu Zahu, **al-ḥadīṯh wa al-muḥadiṯhūn** (al-qāhiraẗ: dār al-fikr al-ʿarabī)
27. Muhammad bin Abdul Rahman al-Sakhawi, **fatḥ al-muġīṯ bisharḥ al-fīaẗ al-ḥadīṯh lilʿirāqī** (miṣr: maktabaẗ al-sunaẗ, 1424).

28. Muhammad bin Abdullah ibn Al-Arabi, **al-maḥṣūl fī uṣūl al-fiqh** (ʿmān: dār al-baīāriq, 1999).
29. Muhammad bin Ahmad al-Qurtabi**, al-jāmiʿ liʾaḥkām al-qurʾān** (ālqāhiraẗ: dār al-kutub al-miṣrīaẗ).
30. Muhammad bin Ahmad al-sarakhsi, uṣūl al-sarḫasī(dār al-maʿrifaẗ)
31. Muhammad bin Ali Al-Tirmidi, **nawādir al-ʾuṣūl fī aḥādīṯh al-rasūl** (baīrūt: dār al-jīl)
32. Muhammad bin Idrees al-shafi **al-risālaẗ**, (miṣr: maktabah al-ḥlbī,, 1940)
33. Muhammad bin Lutfi, **al-ḥadīṯh al-nabawī miṣṭalaḥuh, balāghatuh, kutbuh** (ālmaktab al-islāmī,1990).
34. Muhammad bin Muhammad, **al-wasīṭ fī ʿulūm wa miṣṭalḥ al-ḥadīṯh** (ālqāhiraẗ: maktabaẗ al-sunaẗ, 2014).
35. Muhammad ibn Muakaram ibn Manzour, **lisān al-ʿarab** (baīrūt: dār ṣādir, 1414).
36. Muhammd Jamaluddin al-qasmi, **qawāʿid al-taḥdīṯh** (baīrūt:dār al-kutub al-ʿilmīaẗ,).
37. Nooruddin itar, **manhaj al-naqd fī ʿulūm al-ḥadīṯh** (damishq: dār al-fkr, 1997).
38. Rashid Elal, **ṣaḥīḥ al-bukẖārī nihāīaẗ asṭūraẗ**, (dār al-waṭan).
39. Tahir bin Salih, **taūjīh al-naẓar ila uṣūl al-ʾāṯhar** (ḥalb: maktabaẗ al-maṭbūʿāt al-islāmīaẗ).
40. Zakariya, **jināīaẗ al-bukẖārī inqāḏ al-dīn min imām al-muḥadiṯhīin** (rīāḍ al-raīs lilkutub).